

# «الإصلاح» وخطورة تأسيس جيش وأمن حزبي

المؤسستين، المالكتين للسلاح والقوة، ويهدما مفتاح الانتصار لأي طرف على آخر من طرفي الصراع، أو الانتصار لمبادئها الوطنية.

ولأن هاتين المؤسستين كانتا قبل وأثناء الأزمة لا تعترفان بالانتماء الحزبي وظلت واجهة منتسبها بعيدة عن هذا التجنيد، لذلك خشية طرفا الصراع ولم يكن بمقدور أي منهما الذهاب باليمن إلى اتون الحرب الأهلية، وحرص كل منهما على ألا يصلا بالبلد إلى مرحلة اللاعودة، وحاولا التظاهر والاستعراض بما يعتقد أنه سلاحه في المعركة - بقوات الجيش والأمن - أمام خصومه وإخافة بعضهم البعض.. لكنهما حرصا على ألا يذهب تهديدهما ومانورتهما بالجيش والأمن إلى ساحة معركة المواجهة العسكرية والحرب الأهلية.

ومثلما شكل الجيش والأمن اليمني مصدر قلق وخوف لأطراف الصراع والنخب السياسية أبان الأزمة، كان مصدر طمأنينة للمواطن اليمني والمجتمعين الاقليمي والدولي.

ان مؤسستي الجيش والأمن يجب ان يظل انتماءهما للوطن ولحماية المواطن وليس للحزب او القبيلة او المنطقة، ولا بد ان تبقى بعيدتين عن الصراعات والاستقطاب الحزبي والتجاذبات السياسية والتوظيف الطائفي والمذهبي، كونهما تشكلان نقطة ضعف للطرف غير المتين من ولائهما له وإن كانتا تتظاهران بالوقوف إلى صفه وأنهما تحت قيادته أو في قبضته، ومصدر قوة لمن امتلكهما وضمن ولائهما له!!..

نعتقد ان هذا التجنيد ان لم يتم إيقافه من كل القوى الوطنية في الساحة سيتحول إلى كارثة، فتأسيس جيش وأمن الحزب الإصلاح سيمزق كل روابط الوحدة الوطنية.. خصوصا وان المتأمل في الهوية الوطنية لمن تم تجنيدهم سيكتشف أنهم من مناطق محددة.. بدليل ان من تم تجنيدهم في عدن وعمران وحجة ليسوا من أعضاء الإصلاح من أبناء تلك المحافظات.. زد على ذلك انه يجري الترتيب لالتحاق المئات من حزب الإصلاح في دورات قصيرة في كلية الشرطة لمدة عام يُمنح الملحقون فيها رتبة ملازم..

ان الإصلاح مطالب ان يتوقف فوراً عن هذه اللعبة الخطرة ولا يقع في الفخ ويكرر أخطاء الحوثي أو الحراك، ويحكم على نفسه بالموت.. فاليمن لا يمكن أن تُحكم مذهبياً أو مناطقياً.. فإذا لم تستقر البلاد بحكم حزب واحد وصل إلى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية تنافسية.. فما بال الإصلاح لا يعتبر ويتعظ وهو حزب ليس بحاجة إلى تبني مشاريع صغيرة، ليكون بذلك كمن يحفر قبره بنفسه..



خالف حزب الإصلاح نظراءه من احزاب الاخوان المسلمين في بقية دول الربيع العربي الذين الى حد ما حاولوا الموازنة بين ممارستهم للسلطة وشعار الدولة المدنية- طبعاً بدون كلمة حديثة- الذين كثيراً ما رفعوا هذا الشعار أمام أنظمة حكم أسلافهم، ويحاولون اليوم جاهدين - ولو ظاهرياً- اقتناع الرأي العام بأنهم وصلوا إلى السلطة عبر صناديق الانتخابات ويسعون إلى الاحتفاظ بهذه المكاسب بالاستخدام المفرط لمساحيق البودرة والمكياج، في التعامل ظاهرياً تعاملاً مدنياً ديمقراطياً، وباطنياً حزبياً «أخوانياً مفرطاً»..

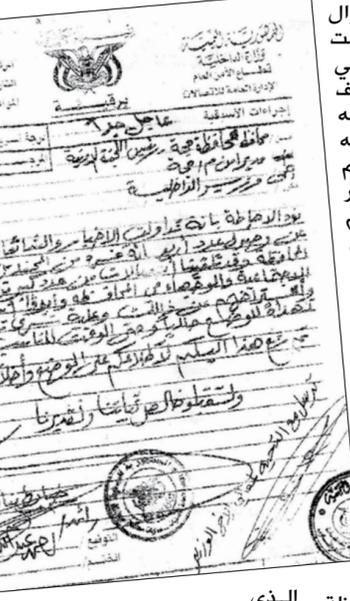
لكنهم ظلوا بعيدين نوعاً ما عن تجنيد المؤسسة العسكرية والأمنية لأجندتهم، وأعطوا نسبة لشعارهم في الدولة المدنية ومفاهيم العمل الديمقراطي المدني من خلال السيطرة على المؤسسات التشريعية والإعلامية والاقتصادية.

محمد شرف الدين

والوطنية اليوم ونحن نشاهد عشرات الآلاف من الميليشيات الإصلاحية التي يتم تجنيدها في وزارتي الدفاع والداخلية..!!..

المؤسف ان حزب الإصلاح يقوم بهذا التحزيب والتجنيد، على مرأى ومسمع من الجميع، وفي ظل صمت المؤسسة التشريعية ولجنتي الدفاع والأمن بمجلسي النواب والشورى، بل وتواطؤ اللجنة العسكرية المعنية بقضيتي إحلال الأمن والاستقرار وإعادة الهيكلة في القوات المسلحة والأمن، وتحت إشراف الحكومة، وبرعاية من الدول الراعية للتسوية السياسية والمبادرة الخليجية والتي تؤكد على إعادة ترتيب الجيش والأمن على أسس مهنية ووطنية وليس حزبية، كما يفعل اليوم حزب الإصلاح..!

لذلك ينتاب الشارع اليمني مخاوف من حالة النهم الحزبي الممنهج لحزب التجمع اليمني للإصلاح في السيطرة والاستيلاء على أهم مؤسستين سياديتين - المؤسسة العسكرية والأمنية- وهاتان المؤسستان ظلتا طوال عمر الجمهورية اليمنية وحتى اندلاع الأزمة السياسية التي عاشتها بلادنا، المؤسستين الوحيدتين من مؤسسات الدولة بعيدتين عن الاستقطاب الحزبي والطائفي والمذهبي وصراعات النخب السياسية، لذلك كانتا مصدر اطمئنان للمواطن ومرعبة للأطراف المتصارعة من الحزبيين والقوى والنخب السياسية، التي احتارت بالطبع لعدم معرفة الواجهة التي سيذهب إليها منتسبو هاتين



الذي يعاني فيه الجهاز الإداري للدولة بشقيه المدني والعسكري من تضخم في كادره الوظيفي فاق طاقته واحتياجاته الوظيفية عشرات المرات، ما نتج عنه بطالة مقنعة وموظفون بلا عمل.. وكشفت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ان أكثر من ٢٤٠ الف موظف جديد التحقوا بالوظيفة العامة منذ الاحتجاجات مطلع العام الماضي..

بل ان مثل هذا التجنيد الحزبي للمتطرفين، يتم في حين تقتضي هيكلية المؤسسة العسكرية والأمنية التي نصت عليها المبادرة الخليجية والتي على أساسها تتم التسوية السياسية - بهدف تقليص قوام قوات الجيش والأمن وإعادة الهيكلة على أساس الكيف لا الكم من خلال إعادة تسريح وتأهيل القوى الفائضة واعتماد التجنيد في المؤسستين العسكرية والأمنية على معايير مهنية ووطنية.. فأين المعايير الفنية والمهنية

الامن الحزبي في بقية المحافظات لا تزال تستقبل مجندي حزب الإصلاح، حيث قالت الوثائق الرسمية ان المحافظ الاصلاح لمحافظه عدن وحيد رشيد جند خمسة آلاف عضو اصلاحي في أمن المحافظة، وتبعه رفيقه الاصلاح دماج، والذي بمجرد وصوله محافظة عمران واستلامه العمل، قام بتجنيد أكثر من (٢٠٠٠) إصلاحياً وعناصر تنتسب لجامعة الايمان، وقد تم إرسالهم من العاصمة صنعاء إلى محافظة عمران والحاقهم بإدارة أمن المحافظة، وكذلك الامر بالنسبة لمحافظه حجة.. الامر الذي استنكرته القوى السياسية في المحافظة، وحذر مشائخ واعيان محافظة حجة من مخطط اعده حزب الإصلاح للسيطرة على الجهاز الامني في المحافظة وفرض كقوة بديلة للجهاز الامني الوطني.

وكان مشائخ ووجهاء المحافظ طالبوا رئيس الجمهورية واللجنة العسكرية بوقف التجنيد الحزبي ومنع دخول تلك الميليشيات الاخوانية المحافظة، لكنها دخلت.. كما كشفت الوثيقة الرسمية ان مسئولاً في المحافظة حذر وزير الداخلية من تبعات ارسال تلك العناصر إلى المحافظة بسبب استياء أبنائها من ذلك ورفضهم دخول تلك الميليشيات.

ويتم هذا الحشد والتجنيد الحزبي، في الوقت

بيد ان حزب الإصلاح يخالف ذلك او انه زاد على نظرائه- اخوان مصر وتونس وليبيا- ان سيطر اضافة الى هذه المؤسسات على المؤسستين العسكرية والأمنية- أي انه يخطط ان يكون الحكم مستقيلاً عسكرياً وليس مدنياً- كما يدعي-متبعداً في ذلك عن اساليب الاخوان في دول الربيع العربي.. على الرغم من انه قلدهم في الممارسات والاحتجاجات خلال صقيع ذلك الربيع.. حيث سارع إلى السيطرة على المؤسستين العسكرية والأمنية وتحزيبهما من خلال تجنيد والحاق عشرات الاف من اعضائه بقوام مؤسستي الدفاع والأمن على أساس حزبي مذهبي خلال فترة قياسية لا يمكن لأحد تصورها..

أي ان حزب الإصلاح يعمل اليوم على تحويل مؤسستي الجيش والأمن- اللتين ظلتا وطنيتين بعيدتين عن الانتماء والاستقطاب الحزبي والمذهبي- إلى مؤسستين حزبيتين تابعتين للإصلاح وتعملان لتنفيذ أجندته وايدولوجيته العقائدية المذهبية وافكاره المتطرفة..

ووفقاً لمصادر عسكرية وأمنية، فإن حزب الإصلاح قدم مطلع العام الجاري رؤية للحكومة اليمنية بتجنيد ٥٠ الف عنصر من اعضائه ليكون ضمن قوات الجيش اليمني التابع لوزارة الدفاع، غير ان الاخيرة اعترفت حينها

بتجنيد ٢٥ الفاً فقط، هم من تم تجنيدهم حتى فبراير الماضي، كما تضمنت الرؤية او الطلب الحزبي للإصلاح والمشرع رسمياً بتجنيد ٣٠ الفاً آخرين من عناصره ضمن قوات الأمن والشرطة التابعين لوزارة الداخلية.

ووفق الوثائق فقد استكمل وزير الداخلية، اللواء عبدالقادر قحطان (من حزب الإصلاح) في حكومة الوفاق الوطني) حتى الآن تجنيد ١٧ الف رجل أمني من حزب الإصلاح في ديوان وزارة الداخلية وإدارات أمن امانة العاصمة صنعاء ومحافظتي عدن وحجة، بينما بقية ادارة

## مؤتمر حجة يستنكر عمليات التجنيد الحزبي التي يقوم بها وزير الداخلية

وكان فرع المؤتمر الشعبي العام في محافظة حجة استنكر الاسبوع الماضي عمليات التجنيد التي تقوم بها وزارة الداخلية ووزيرها عبدالقادر قحطان لعناصر تتبع حزب الإصلاح في الأجهزة الأمنية، وذلك عادة قيام الوزارة بتجنيد أكثر من اربعمائة من الحكومة والمنشآت العامة في مخطط يهدف للسيطرة على تلك المنشآت ضمن مخطط انقلابي للاستيلاء على الدولة بالقوة.

وناشد فرع المؤتمر الشعبي العام، في بيان صادر عنه، القيادة السياسية واللجنة العسكرية والدول الراعية للمبادرة الخليجية ولجنة هيكلية وزارة الداخلية التدخل لوضع حد لمثل تلك التصرفات غير المسؤولة، لافتاً إلى ضرورة قيام السلطة المحلية بالمحافظة بواجباتها وعدم قبول تلك الإجراءات التي ستخلق حالة من الفوضى، المحافظة في غنى عنها.



## خفايا تفجيرات الفرقة..!!

كل الروايات حول حقيقة التفجيرات في الفرقة الأولى مدرع، ما تزال مجرد تكهنات وافتراضات.. غير ان الراجح ان ما حدث هو عملية مدبرة ومنظمة من أجل التغطية على أكبر عملية نهب للأسلحة الخفيفة والثقيلة والتي تم توزيعها على ميليشيات حزبية وقبلية وجماعات متطرفة.. بعد ان ذكرت معلومات ان لجنة من وزارة الدفاع كانت تعزّم النزول إلى مقر الفرقة لعملية حصر وجرّد الأسلحة والمعدات فيها..

محمد انعم

ولا ننسى ان نطرح سؤالاً بريئاً: هل اطلاق الإصلاح (جمعة هيكلية الجيش قبل الحوار) جاء بعيداً عما حدث من تفجيرات داخل الفرقة.. ام انه ضمن المخطط لازاحة علي محسن...؟

المخطط لازاحة علي محسن...؟

صنعاء بصواريخ مجنونة تطايرت إلى كل الاتجاهات ولم تنحصر في مربع حبستان وتورا بورا.. بل لقد وصلت صواريخ إلى جولة مارب وجولة الحصبة وإلى جوار السفارة الأمريكية وهبرة وكذلك إلى المعهد الفني.. اما الأحياء المجاورة فقد تعرضت لأضرار فادحة وسقط العديد من القتلى والجرحى من المواطنين الأبرياء..

ولهذا الجميع يؤيدون مطالب عبد القادر هلال أمين العاصمة بإخراج معسكر الفرقة وتحويله إلى حديقة عامة ومتنفس لأبناء العاصمة

تورط فرضية صرع الاجنحة داخل حزب الإصلاح.. فما حدث يشير إلى ان هناك قيادات في الإصلاح تريد التخلص من علي محسن كقائد عسكري لتضمن نفسها حضور في الترتيبات المستقبلية، حيث ان بقاء علي محسن ليس في صالحها وليس من مصلحتها في هذه المرحلة والمرحلة القادمة، لأنه أصبح يمثل عبئاً عليها.. فالتفجيرات مهما قيل حولها من تبريرات الا انها عمل مدبر وموجه ضد علي محسن... والحديث عن ماس كهربائي.. يثير الضحك والسخرية.. او القول أنه حدث عارض كما ذهبت وزارة الدفاع... الخ.

ولعل ما يلفت الانتباه هنا هو ان تركيز اعلام الإصلاح على ان الحادث خطأ داخلي يشير إلى ان التهمة توجه نحو علي محسن واطهار انه قائد عسكري فاشل.. وهذا غير مالوف من اعلام الإصلاح حيث لم يتهموا هذه المرة قوات الحرس ولا حتى الحوثيين ولا غيرهم..

تفجيرات الفرقة وبرغم الغموض الذي يكتنفها الا انها اظهرت الفشل الذريع لقيادة الفرقة كقوة لا يراهن عليها للمشاركة في بناء اليمن الجديد، ليس هذا فحسب وانما اصبح عاجزة عن قيادة حتى معسكر وغير قادرة على ضمان حماية حياة افراده ومعداته..

وهذا يكشف حالة الترهل والإهمال والفساد وسوء الإدارة والقيادة.. كما ابانت الانفجارات عن صراع وتصارع حاد بين مكوناتها.. خصوصاً وقد سبق وان حدثت مواجهات عنيفة بين منتسبي الفرقة وبين من تم تجنيدهم مؤخراً من الساعات والميليشيات المتشددة.

لكن ما تزال تقف امامنا أسئلة ملحة.. من المستفيد من ما حدث في الفرقة.. ولماذا في هذا التوقيت.. ومن المستهدف من ذلك..؟ حقيقة لا يمكن الان الاجابة على أسئلة كبيرة وخطيرة كهذه الان.. لكن بالتأكيد لا يمكن استبعاد